

شواهد الخاوراني القرآنية والسنية من خلال كتابه القواعد

والفوائد في الإعراب

♦الدكتور: عبد الجبار الشيخ بلال

مقدمة:

الحمد لله الذي اصطفى اللغة العربية لغة لكتابه العزيز والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. وبعد ..

فقد لفت انتباهي كتاب القواعد والفوائد في الإعراب للشيخ الخاوراني، ووجدت فيه منهجاً مبتكراً، أو مادة علمية غزيرة، الأمر الذي دفعني أن أتناول فيه جانباً مختصاً بالشواهد القرآنية والسنية، وأناقشها وأحلّها من واقع هذا الكتاب عسي ولعل أن أسهم في التعريف بالكتاب، ومؤلفه، ومنهجه، وقد قسّمت هذا البحث إلى:

أولاً: التعريف بالشيخ الخاوراني.

ثانياً: التعريف بكتاب القواعد والفوائد في الإعراب.

ثالثاً: الشواهد القرآنية.

رابعاً: الشواهد السنية.

خامساً: الخاتمة وتشمل النتائج والتوصيات.

سادساً: الفهارس.

أولاً: التعريف بالخاوراني

اسمه ونسبه:

يبدو أنّ التعريف بالخاوراني من خلال كتابه أمر ليس صعباً، لكن التعريف به من خلال كتب التاريخ ربّما يكون فيه عناء ومشقة، لأنّ الخاوراني لم يحظ بعناية التاريخ فكان مغموراً ولم يترجم له إلا القليل من العلماء⁽¹⁾.

♦أستاذ مشارك - كلية اللغة العربية - جامعة أم درمان الإسلامية - السودان.

فهو أبو الحسن محمد بن محمد الخاوراني،⁽²⁾ قال عنه ياقوت الحموي: "وجدت له موسوعات يخط ولده⁽³⁾ في آخرها: وكتب أبو محمد بن أبي الحسن الخاوراني حفيد نظام الملك، ونظام الملك هو أشهر وزراء العصر السلجوقي، أرسلان وابنه ملك شاه، أبو علي الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي، المتوفى سنة 485هـ"⁽⁴⁾.

مولده ونشأته:

لم تذكر المراجع تاريخ مولده إلا ياقوت الحموي، قال: "إنه لقي أبا حامد الغزالي، وهو ابن أربع سنين⁽⁵⁾، وكانت وفاة الغزالي سنة 505هـ⁽⁶⁾. وعليه يمكن أن يكون ميلاده في بداية القرن السادس الهجري في حدود سنة 500هـ، أما موطنه فهو قرية خاوران لنسبته إليها، وهي من نواحي (خلاط) قصبه أرمينية الوسطى.

شيوخه:

من شيوخه الزمخشري ت 538هـ⁽⁷⁾، أبو حامد الغزالي الطوسي الشافعي ت 505هـ⁽⁸⁾، أبو محمد عبد الجبار بن محمد بن أحمد الخواري البيهقي ت 536هـ⁽⁹⁾، أبو القاسم زاهر بن طاهر بن الإمام أبي عبد الرحمن النيسابوري ت 533هـ⁽¹⁰⁾، أبو محمد العباس بن محمد

(1) معجم البلدان: ياقوت الحموي، 341/2 - 342.

(2) كشف الظنون: 1935/2.

(3) معجم البلدان: 341/2.

(4) سير أعلام النبلاء: 93/19 - 96.

(5) معجم البلدان: 342/2.

(6) وفيات الأعيان: 216/4 - 219.

(7) إنباه الرواة: 265/3 - 273، بغية الوعاة: 279/2 - 280.

(8) كشف الظنون: 244/2.

(9) معجم البلدان: 294/2.

(10) هدية العارفين: 372/1.

بن أبي منصور الطابراني الطوسي ت 549هـ⁽¹⁾، أبوسعيد عبد الصمد المقرئ لقيه بنيسابور⁽²⁾.

تلاميذه:

فقيه الحرم أبو عبد الله محمد بن الفضل بن أحمد بن محمد بن أبي العباس الصاعدي الفراري النيسابوري، الشافعي، ت 530هـ⁽³⁾، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري، الكاتب اللغوي، صاحب كتاب الأمثال، ت 518هـ⁽⁴⁾، أبوسعيد سعيد بن أبي الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري ت 539هـ⁽⁵⁾.

539هـ⁽⁵⁾.

وفاته:

اتفقت المصادر أنّ وفاته سنة 571هـ⁽⁶⁾.

آثاره العلمية:

من مؤلفاته في الحديث:

- 1- التلويح في شرح المصاييح للبعوي.
- 2- الشرح والبيان للأربعين المنسوب إلى ابن ودعان. ومن مؤلفاته في التاريخ سير الملوك.

ومن مؤلفاته في العقيدة : شرح حصار الإيمان.

ومن مؤلفاته في السيرة : بيان قصة إبليس مع النبي ﷺ ، ومن مؤلفاته في الفرائض كتاب النقاوة في الفرائض والتُّخب والنكت في الفرائض⁽⁷⁾.

ومن مؤلفاته في علوم العربية:

-
- (1) سير أعلام النبلاء: 288/20 – 289.
 - (2) معجم البلدان: 341/2 – 342.
 - (3) سير أعلام النبلاء، 615/19 – 619.
 - (4) المرجع نفسه، 619/19 .
 - (5) وفيات الأعيان: 290/4 – 291.
 - (6) معجم البلدان: 342/2 ، هدية العارفين: 98/2 ، كشف الظنون 1935 ، إيضاح المكنون: 244/2 .
 - (7) معجم البلدان: 342/2 ، هدية العارفين: 98/2.

القواعد والفوائد في الإعراب

- 1- القواعد والفوائد في الإعراب.
- 2- كتاب الأدوات.
- 3- نخبة الإعراب.
- 4- كتاب التصريف⁽¹⁾.

عصره : ينحصر عصر الدولة العباسية ما بين 132هـ إلى 656هـ، وينقسم العصر العباسي إلى فترتين هما:

- 1- العصر العباسي الأول، واستمر مائة عام (132 – 232هـ).
 - 2- العصر العباسي الثاني، (232 – 656هـ)، وقد قسم المؤرخون هذا العصر إلى مراحل، لكل مرحلة خصائصها. أول عصر نفوذ الأتراك (232 – 324هـ)، وعصر إمرة الأمراء (324 – 334هـ)، والعصر السلجوقي (447 – 656هـ).
- بدأ العصر العباسي الثاني وعصر نفوذ الأتراك بعهد الخليفة المتوكل على الله، وقد ورث المتوكل أعباء التركيبة الثقيلة التي تركها أبوه المعتصم بالله وأبو جعفر المنصور، وهو المؤسس الحقيقي للدولة العباسية، فقد اقتبس نظم الدولة العباسية السياسية والإدارية من الدولة الفارسية الساسانية، وخاصة نظم الوزارة، وكان للعباسيين وحدهم الحق المقدس في الرئاسة باعتبارهم ورثة النبي ﷺ، ولكن العباسيين من جهة أخرى أخدموا في الناس روح الاهتمام بالسياسة، فأصبح المسلمون مجرد رعايا لهم، قامت الدولة العباسية على أكتاف الفرس، وكانت المناصب الكبرى في أيدي الفرس وقواد الخليفة وولاته من العرب والفرس، ثم دخلت عناصر تركية في الدولة العباسية بعد الفرس فأصبحوا أفراداً في الجيش العباسي.
- أما عصر الخوراني فهو يوافق العصر السلجوقي 447 – 656هـ. والأتراك السلاجقة هم قوم أصلهم الترك، كانوا يخدمون ملوك الترك، نشأ جدهم سلجوق وإمارات النجابة لائحة عليه، ودلائل السعادة ظاهرة على حركاته، فقرّب إليه ملك الترك واختصّ به، ولقبه بـ "شباشي" ومعناه في لغتهم قائد الجيش، نبغ سلجوق يعلو بهمته، واستمال قلوب الرجال بكرمه وعقله، وانقادت الأكابر إليه، جمع سلجوق عشيرته ومن تبعه وحالف، وصار قائداً

(1) هدية العارفين: 98/2، معجم البلدان: 342/2.

معظماً عندهم، ونفر بهم من بلاد الترك إلى بلاد المسلمين، ولما دخلها أظهر الإسلام ليكون المسلمون عوناً له، وليمكنوه من المراعي والمساكن.

مات سلجوق وعمره مائة سنة، فنشأ أولاده في القوة والنعمة، فاستولوا على موضع استضعفوه من بلاد العجم، ثم ملك طغر بك أول سلاطينهم طائفة من بلاد العجم، ويقول محمد فريد عن أصل السلاجقة ودولتهم: السلاجقة ليسوا أتراكاً بل من بر الصين، فهم مغول أو أبناء عمهم، وعلاقتهم بتركيا أنهم بعد سقوط دولتهم في إيران وبغداد بقيت لهم بقية، هي مدينة قونية وما حولها، وآخر من حكمها منهم علاء الدين من أولاد قطلميش وكان جدّه موظفاً عندهم فورثه وعزل أولاده وقتلهم⁽¹⁾.

والسلاجقة خمسة فرق:

- 1- فرقة السلاجقة العظام "الدولة الكبرى في إيران: فارس وعاصمتها أصبهان 429 - 511هـ".
- 2- سلاجقة كرمان "في فارس 466 - 582هـ".
- 3- سلاجقة الروم "آسيا الصغرى 470 - 728هـ".
- 4- سلاجقة الشام "471 - 511هـ".
- 5- سلاجقة العراق "511 - 573هـ".

والعوامل التي أدت إلى ضعف دولة السلاجقة منها الحروب الخارجية مثل الحروب الصليبية التي بدأت بالعصر السلجوقي، واستمرت بعد نهاية حكمهم، إثر سقوط الخلافة العباسية، كثرة الحروب الداخلية والانقسامات نتيجة لاتساع ملك السلاجقة وسوء المواصلات، وتمرد بعض الحكّام، الذين كانوا عبيداً لسلاطين السلاجقة فتمردوا عليهم وأعلنوا استقلالهم⁽²⁾.

الحياة الاجتماعية:

كان مجتمع العصر العباسي الثاني يتوزع إلى ثلاث طبقات أساسية، طبقة عليا تشمل الخلفاء والوزراء والقواد والولاة ومن يلحق بهم من الأمراء وكبار رجال الدولة وأصحاب

(1) العقائد الإسلامية ج1- الفصل العاشر من 1 - 10 .

(2) جهاد المسلمين في الحروب الصليبية: ص 54 - 66 .

القواعد والفوائد في الإعراب

الإقطاع من الأعيان، وطبقة وسطى تشتمل على رجال الجيش وموظفي الدواوين والتجار والصنّاع، ثم طبقة دنيا تشمل الزّراع وأصحاب الحرف الصغيرة والرّقيق⁽¹⁾.

والطبقة العليا التي يتقدمها الخلفاء تغرق في نعيم دائم، تجبى إليها أموال الخراج من أقاصي الدنيا وأدانيها، والوزراء يعيشون في النعيم نفسه بما كانوا يأخذونه من رواتب ضخمة وإقطاعات وبما كانوا وبما يختلسونه لأنفسهم من أموال الدولة. فالوزير مثل الخليفة يتخذ حرساً على باب داره، وعلى نحو ما كان الوزراء والخلفاء يعيشون في الترف والنعيم كذلك حال القواد الذين بيدهم مصير الخلفاء، فهم يتقاضون من الدولة رواتب ثابتة ومثلهم العلويون والهاشميون بصفة عامة.

أمّا الطبقة الوسطى يتقدمها علماء العربية والفقه والتفسير والحديث، الذين يأخذون رواتبهم من الدولة، ويدخل في عداد هذه الطبقة المغنّون والشعراء والصنّاع والتجار.

والطبقة العامة من الرعية، هي التي يقع عليها عبء العمل في الزراعة والصناعة وخدمة القصور، وهذه الطبقة تعمل في المهن المختلفة، ووراء تلك الطبقات الدنيا والوسطى عددٌ ضخمٌ من أهل الديانات الأخرى من النصارى واليهود وأهل الذمّة الذين كانوا يعاملون معاملة حسنة من قبل المسلمين، اهتمّ الخلفاء كثيراً بالملاهي واللعب والهزل والغناء والصيّد، ولم يُعن المجتمع العباسي بشيء مثلما عني بالغناء والموسيقى، وللجوّاري في هذا الجو المشبع بالموسيقى والغناء أثر كبير في شيوع الطُرف والرّقة واللفظ⁽²⁾.

العوامل التي تأثر بها الخاوراني:

ولتوضيح ذلك لابد من التعرف على بعض معاصريه للوقوف على العوامل المشتركة بين علماء تلك الحقبة من الزمن، خاصة وأنّ شخصية الخاوراني مغمورة لم يفرّد لها التاريخ صفحات وافرة لتعين على معرفته. فمن الذين عاصروه ابن الخشّاب أبو محمد النحوي، وكان له اهتمام بالمنطق والفلسفة، والأصبهاني⁽³⁾ الذي أدخل إلى خوارزم مذهب المعتزلة ونشره بها، فاجتمع عليه الخلق لجلالته، وتمذهبوا بمذهبه ومنهم الزمخشري، وعاصره أيضاً الكرمانلي⁽⁴⁾

(1) العصر العباسي الثاني، ص53.

(2) العصر العباسي الثاني ص60.

(3) بغية الوعاة: 276/2.

(4) المرجع نفسه: 277/2.

والعسكري⁽¹⁾ والخوارزمي⁽²⁾، الذي برع في اللغة والأدب، وتخطأهما إلى الفلسفة حتى صار مفتوناً بها بين المسلمين.

ومكوّنات شخصية هؤلاء بما فيهم الخاوراني تتحصر في دراسة التاريخ والفقه والسيرة والمنطق وعلوم العربية والنحو، وبهذا يمكن الإشارة إلى بعض القواسم التي تجمع علماء ذلك العصر والتي منها:

1- أنّهم انشغلوا بالفلسفة التي كان تيارها عنيفاً، وقد استفادوا منها في إخضاع النحو لها، ولذلك ظهر ما يعرف بالحدّ والعلّة وغيرهما من المصطلحات التي عرفت عند الفلاسفة.

2- اهتمامهم بالمنظرات، وإثارة مسائل الخلاف بينهم.

3- اهتمامهم بالحديث النبوي الشريف، وانبهارهم بطريقة الفقهاء.

4- اهتمامهم بالمنطق، وقد انعكس ذلك بشكل واضح في تحليلاتهم وعرضهم لمسائلهم، ومن ثم الوصول إلى النتائج.

5- اتسموا بالدقة والفهم والاستنباط.

وأكثر شيوخ الخاوراني شهرة الزمخشري⁽³⁾ وهو عالم في النحو والأدب والحديث والبلاغة وقد تأثر به الخاوراني أثراً واضحاً في شخصيته الثقافية والعلمية. وقد تأثر الخاوراني بالبصريين وتبنى آراءهم وأخذ بأقيستهم، ومع هذا لم يكن متعصباً إلى مذهبهم بل نراه بجانب ذلك ملماً بالنحو الكوفي محيطاً بأقوال أئمة أمثال الفراء.

ولقد كان النحو مشبعاً بالروح الفلسفية في تلك الحقبة الزمنية، حيث مزج ابن السراج بين النحو والمنطق في كتابه (الأصول) وتبعه في ذلك الفارسي وابن جني والزمخشري.

(1) وفيات الأعيان: 286/2.

(2) بغية الوعاة: 279/2.

(3) بغية الوعاة: 279/2.

القواعد والفوائد في الإعراب

وارتبط النحو بالفقه في ذلك العصر لدرجة أن عناوين بعض الكتب اتخذت من كتب فقهية كـ "مع الأدلة" اتخذها أبو البركات الأنباري من كتاب للفقيه عبد الملك بن عبد الله الجويني، المعروف بإمام الحرمين ت 478هـ.

والمسائل الخلافية في الفقه وما جرى فيها من جدل ومناظرات وفلسفة ومنطق انتقل ذلك إلى النحاة فأنشأوا كتباً مماثلة لتلك في المنهج وأسلوب العرض.

وبدأ النقد الأدبي مشبعاً بالفلسفة بعد أن أدخل قدامة بن جعفر مصطلحاته وتعريفاته في نقد الشعر، وعلى هذا كان النحو العربي في هذه المرحلة جارياً على سنن الحياة الثقافية السائدة آنذاك، فقد تأثر بالفلسفة والمنطق، وأدخلت فيه الحدود والمصطلحات والتعبيرات العلمية.

وفي هذا المناخ عاش الخاوراني فجاء كتابه "القواعد والفوائد في الإعراب" مواكباً للعصر حيث مزج فيه بين النحو والفلسفة، وأقام دراسته على العلة واستخدام الحدود كحد الاسم وحد الفعل وما إلى ذلك.

ثانياً: التعريف بكتاب القواعد والفوائد في الإعراب:

يعتبر كتاب القواعد والفوائد في الإعراب للشيخ الخاوراني مرجعاً ومصدراً مهماً لطلاب العلم بصفة عامة وطلاب العربية بصفة خاصة إذ نجد مؤلفه ناقش فيه القضايا النحوية والصرفية مناقشة وافية واستطاع أن يزاوج بين الفلسفة والمنطق والنحو ويظهر ذلك جلياً عند عرضه لقضايا الكتاب بصفة عامة وعند مناقشة الآراء من خلال ردّه على المسائل التي ناقشها بشكل خاص، ونجده يقيم دراسته على العلة، فهو يعنى بتعليل الظاهرة اللغوية مثل تعليله مشابهة الفعل المضارع للاسم وغير ذلك .

وقد أورد في كتابه مصطلحات بصرية وقابلها بمصطلحات كوفية، ومصطلحات بصرية لا يوجد ما يقابلها عند الكوفيين، ومصطلحات كوفية لا يوجد ما يقابلها عند البصريين، ونجده يناصر البصريين في آرائهم ولكنه لم يكن متعصباً بل نجده يأخذ بآراء الكوفيين تارة أخرى، وهذه نظرة علمية فيها نوع من الصدق والأمانة واحترام الرأي الآخر. وجاء الكتاب متناولاً للقضايا النحوية مبيناً رأي مؤلفه سواء كان موافقاً أم مخالفاً أم مرجحاً، و حوى الكتاب خلافاً مؤلفه مع الصرفيين وموقفه من شواذهم.

ثالثاً: الشواهد القرآنية:

لما كان القرآن الكريم أجدر النصوص بالاعتماد عليه، وأوثق وسيلة للاحتجاج به، وأعلى مراتب الكلام حجة واستشهاداً على الأحكام والقواعد العربية صار الاستشهاد به يأخذ حيزاً كبيراً عند النحويين، ونجد هذا واضحاً في كتاب القواعد والفوائد في الإعراب للخاوراني حيث بلغت الشواهد القرآنية فيه مائة وثمانية وستين شاهداً، وكان الخاوراني يستشهد بالقراءات الشاذة والمتواترة لاستنباط القاعدة النحوية، فهو يشير إلى الشاهد القرآني بقوله: "قال الله تعالى" و "قال تعالى" و "كقوله"، وهذه الإشارات هي الأشيع استعمالاً، والأكثر، دوراناً، في كتابه، ومن ذلك استشهاده على إعراب الاسم المقصور، وذلك في قوله: الاسم إذا كان في آخره ألفاً مقصورة لم يظهر فيه الإعراب⁽¹⁾. قال تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَفْنَىٰ مَوْلَىٰ عَنْ مَوْلَىٰ﴾⁽²⁾، حيث وردت (مولى) الأولى في موضع رفع تقديرًا، و (مولى) الثانية في موضع جر تقديرًا كما يقرره قول ابن مالك رحمه الله:

وسمّ معتلاً من الأسماء ما ♦ كالمصطفى والمرتقى مكارماً
فالأول الإعراب فيه قدرًا جميعه ♦ وهو الذي قد قصرا⁽³⁾

واستشهاده على تثبيت الياء مفتوحة في الاسم المنقوص في حالة النصب، وذلك في قوله: "وأما في حالة النصب فتثبت الياء مفتوحة في الجميع"⁽⁴⁾. قال تعالى: ﴿أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾⁵ واستشهاده على المخصوص بالمدح أو الذم، على أن يكون من جنس (نعم) و (بئس)، ذلك في قوله: "ينبغي أن يكون المخصوص بالمدح أو الذم من جنس اسم (نعم) و (بئس)"⁽⁶⁾، وقوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَذَبُوا﴾⁽⁷⁾. تقديره: ساء مثل القوم الذين كذبوا.

(1) كتاب القواعد والفوائد: ص46.

(2) سورة الدخان الآية:41.

(3) ممن ألفية ابن مالك.

(4) كتاب القواعد والفوائد ص31.

(5) سورة الأحقاف الآية 31

(6) كتاب القواعد والفوائد: ص96.

(7) سورة الأعراف الآية177.

ومن ذلك استشهاده على جواز حذف المصدر وإقامة الوصف مقامه، ذلك في قوله:
"يجوز حذف المصدر وإقامة الوصف مقامه، كقوله تعالى: ﴿فكلوه هنيئاً مريئاً﴾⁽¹⁾. أي:
أكلأ هنيئاً مريئاً⁽²⁾.

وأحياناً لا يشير إلى ما أورده أنه شاهد قرآني؛ بل يكتفي بوضع كلمة (نحو) وذلك في
قوله: "كل فعل ساكن أو مجزوم إذا اتصل به ساكن من كلمة أخرى يبنى على الكسر
(3)، نحو: ﴿ولما يدخل الايمن في قلوبكم﴾⁽⁴⁾.

ومن هذا القبيل حديثه عن(قد) قال:فإنها لتأكيد الفعل⁽⁵⁾ نحو: ﴿قد سمع الله﴾⁽⁶⁾.

﴿قد يعلم الله المعوقين﴾⁽⁷⁾.

وأحياناً يجمع بين الإشارة "قوله تعالى" وكلمة "نحو"، من ذلك قوله: وقد يحذف ما
هو المخصوص بالمدح أو الذم إذا كان في الكلام دلالة عليه، نحو قوله تعالى: نعم المولى ونعم
النصير⁽⁸⁾ تقديره: ﴿نعم المولى ونعم النصير﴾ "ربنا"⁽⁹⁾.

وقد يذكر كلمتين من الآية على أنها شاهد قرآني كحديثه عن أقسام خبر المبتدأ إمّا "هو
هو"، أو بمنزلة "هو"⁽¹⁰⁾، قال الله تعالى: ﴿وأزواجه أمهاتهم﴾⁽¹¹⁾، أي: نازلات منزلتهن في
تحريم النكاح.

ومن ذلك حديثه عن تناوب حروف الجر قال: يجوز أن توضع بعض الحروف مواضع
بعضها، بمعنى (في)⁽¹²⁾، قال الله تعالى: ﴿بيطن مكة﴾⁽¹⁾، أي: في بطن مكة.

(1) سورة النساء من الآية 4.

(2) كتاب القواعد والفوائد: ص 60.

(3) كتاب القواعد والفوائد: ص 60.

(4) من الآية 14 من سورة الحجرات.

(5) كتاب القواعد والفوائد: ص 174.

(6) من الآية 1 من سورة المجادلة.

(7) من الآية 18 من سورة الأحزاب.

(8) من الآية 40 من سورة الأنفال.

(9) كتاب القواعد والفوائد: ص 68.

(10) المرجع نفسه: ص 73.

(11) من الآية 6 من سورة الأحزاب.

(12) كتاب القواعد والفوائد: ص 121.

والخاوراني دائماً يذكر القاعدة ثم يأتي بالشاهد القرآني وذلك في كل كتاب القواعد والفوائد.

من ذلك حديثه عن حذف المبتدأ قال: يجوز حذف المبتدأ إذا كان في الكلام دلالة عليه (2)، كقوله تعالى: ﴿فكذبوا عبدنا وقالوا مجنون﴾ (3)، أي: هو مجنون. وغالباً ما يكتفي بإبراز شاهد قرآني واحد كقوله عن (أمّا): فأبها للتخيير، ولا تستعمل إلا في جملتين معطوفة إحداهما على الأخرى، ولابد من الفاء في جوابها من الكلام (4)، كقوله تعالى: ﴿فأما اليتيم فلا تقهر﴾ (5).

وقد يعدد إبراز الشواهد القرآنية، وذلك في حديثه عن (إلا) الاستثنائية قال: والأصل في (إلا) أن يكون استثناء، وقد يوضع في موضع (غير) في الوصف (6)، قال تعالى: لو كان فيهما ءاله إلا الله لفسدتا (7)، وقال تعالى: ﴿ولم يكن لهم شهداء إلا انفسهم﴾ (8). والغالب في استشهاده بالقرآن أنه لا يذكر الآية كاملة كقوله عن حذف خبر المبتدأ: يجوز حذف خبر المبتدأ عند دلالة الكلام عليه (9)، قال تعالى: ﴿والتي يئسن من المحيض من نسائك إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر والتي لم يحضن﴾ (10)، أي: واللاتي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر أيضاً (11)، ومن ذلك حديثه عن حذف عامل المصدر: يجوز حذف الفعل الذي يعمل في المصدر (12)، ومنه قوله تعالى: ﴿غفرانك ربنا﴾ (13)، أي: اغفر لنا غفراناً، يا ربناً.

(1) من الآية 24 من سورة الفتح.

(2) كتاب القواعد والفوائد: ص 71.

(3) من الآية 9 من سورة القمر.

(4) كتاب القواعد والفوائد: ص 173.

(5) الآية 9 من سورة الضحى.

(6) كتاب القواعد والفوائد: ص 98.

(7) من الآية 22 من سورة الأنبياء.

(8) من الآية 6 من سورة النور.

(9) كتاب القواعد والفوائد: ص 72.

(10) من الآية 4 من سورة الطلاق.

(11) فني الآية حذف المبتدأ والخبر معاً - انظر شرح الكافية الشافية: 1 / 354.

(12) كتاب القواعد والفوائد: ص 75.

(13) من الآية 285 من سورة البقرة.

وسبحن الله⁽¹⁾، أي: نسبحك تسبيحاً.

وكثيراً ما يورد الشاهد القرآني للتطبيق على قاعدة كحديثه عن همزة الاستفهام: فإنها للسؤال عن الشيء ليصير معلوماً عند المستفهم، وقد تأتي للتقريع والإنكار⁽²⁾، كقوله تعالى: ﴿أهلكنا بما فعل السفهاء منا﴾⁽³⁾، وقد تأتي للتقرير والإثبات، وذلك إذا دخلت على المنفي، قال الله تعالى: ﴿أست بريكم﴾⁽⁴⁾، وقد تأتي للتأكيد بمعنى (قد)، كقوله تعالى: ﴿هل أتى على الإنسان حين﴾⁽⁵⁾، وقوله تعالى: ﴿هل أتك حديث الغاشية﴾⁽⁶⁾، أي قد أتى.

وكحديثه عن (السين) و (سوف): فإنها لتراخي الفعل⁽⁷⁾، كقوله تعالى: ﴿سيقول السفهاء﴾⁽⁸⁾، و فسوف يكون لزاماً⁽⁹⁾.
وكحديثه عن الاسم الواقع بعد (لولا)، قال: لولا إذا دخلت على الاسم كان الاسم مبتدأ، وخبره مضمرة فيه⁽¹⁰⁾، كقوله تعالى: ﴿لولا أنتم لكنا مؤمنين﴾⁽¹¹⁾، تقديره: لولا أنتم كائنون .

نماذج من الشواهد القرآنية:

أولاً : استشهاده بالقراءات المتواترة:

1- عدم إعمال الحروف المشبهة بالأفعال عند بعض العرب وهي: إن وأخواتها قال تعالى: إن هذان لسحران⁽¹²⁾، عند من قرأ بالألف⁽¹⁾.

-
- (1) من الآية 108 من سورة يوسف.
 - (2) كتاب القواعد والفوائد: ص 171.
 - (3) من الآية 155 من سورة الأعراف.
 - (4) من الآية 172 من سورة الأعراف.
 - (5) من الآية 1 من سورة الإنسان.
 - (6) الآية 1 من سورة الغاشية.
 - (7) كتاب القواعد والفوائد: ص 174.
 - (8) من الآية 142 من سورة البقرة.
 - (9) من الآية 77 من سورة الفرقان.
 - (10) كتاب القواعد والفوائد: ص 174.
 - (11) من الآية 31 من سورة سبأ.
 - (12) من الآية 63 من سورة طه.

الشاهد في الآية قوله تعالى: ﴿ هذان ﴾ فإن (إن) على هذه القراءة مهملة و (هذان) مبتدأ و (لساحران) خبر المبتدأ. واللام في (لساحران) للفرق بين (إن) النافية المخففة من الثقيلة.

وقد رجّح الخاوراني هذا الرأي بقوله: وبنائوه على هذا أولى من قول القائل: (إن) ها هنا بمعنى (نعم)، لأن (إن) إذا كانت بمعنى (نعم) لم يدخل اللام في الخبر⁽²⁾.

2- نصب المضارع في جواب الترجي:

قال تعالى: وما يدريك لعله يزكى أو يذكر فتتفعه الذكرى⁽³⁾. قرأ عاصم بالنصب، الشاهد في الآية قوله تعالى: ﴿ فتتفعه ﴾ حيث نصب الجواب بالفاء، قال: ألحق بعض النحويين كلمة الترجي بكلمة التمني في نصب الجواب بالفاء⁽⁴⁾.

3- العطف على الجزاء:

قال تعالى: ﴿ ويعلم الدين يجدلون في آيتنا ﴾⁽⁵⁾.

الشاهد في الآية قوله تعالى ﴿ ويعلم ﴾ حيث قرئ بالوجهين أي: الرفع على الاستئناف، والنصب على القطع⁽⁶⁾.

4- جواز صرف مالا ينصرف في النثر عند بعض العرب

قال تعالى: ﴿ سلسلا وأغللا ﴾⁽⁷⁾. وقال: ﴿ قواريرا قواريرا ﴾⁽⁸⁾.

الشاهد في الآية قوله تعالى: ﴿ سلسلا و قواريرا ﴾ عند من قرأه بالتثنية حيث صرفت هذه الكلمات بمناسبة ما بعدها⁽¹⁾.

(1) قرأ ابن كثير وجعفر بتخفيف (إن) ولزوم الألف في (هذان) غير إن ابن كثير يشدد النون من (هذان) وحفص يخفف النون ووافقته ابن محيصن في (إن) بهذه القراءة مهملة، وقد ذكر أبو حيان ممن قرأ بها أيضاً أبا بجيرة وأبا حيوة والزهري وحميد بن سعدان، البحر المحيط 255/6، إتحاف فضلاء البشر ص 304.

(2) كتاب القواعد والفوائد: ص 88.

(3) الأيتان 3 ، 4 من سورة عبس.

(4) كتاب القواعد والفوائد، ص 109.

(5) من الآية 35 من سورة الشورى.

(6) كتاب القواعد والفوائد: ص 125.

(7) من الآية 4 من سورة الإنسان.

(8) سورة الإنسان الأيتان 15 – 16.

قال: إنَّ ما لا ينصرف يجوز صرفه لضرورة الشعر عند الجميع في النثر أيضاً عند بعض العرب (2).

5- شروط نصب المضارع بعد حتى:

قال تعالى: ﴿وزلزلوا حتى يقول الرسول﴾ (3). قراءة نافع بالرفع (4).

الشاهد في الآية قوله تعالى: ﴿يقول﴾ بالرفع، حيث دلَّ الفعل على الحال التي كان عليها الرسول ﷺ، ولذلك لم تعمل.

وذكر الخاوراني: لإعمال (أن) المضمر في (حتى) شرطين، وقد جاء ذلك في قوله: إنَّما يعمل (حتى) بإضمار (أن) إذا كان السبب والمسبب ماضيين، نحو: سرت حتى أدخلها، أي: حتى دخلتها، أو كان السبب ماضياً والمسبب مستقلاً، كقولك: فعلتُ الخير حتى أدخل الجنة، وأمَّا إذا كان السبب حالاً لم تعمل فيه البتة، كقولك: (صمتُ حتى أرجو الجنة) (5).

6- التوكيد: قال تعالى: ﴿فسجد الملائكة كلهم أجمعون﴾ (6) الشاهد في قوله:

كلهم أجمعون استشهد بها الخاوراني على جواز الجمع بين (كل) و (أجمعين) في التأكيد، قال العبكري: (أجمعون) توكيد ثانٍ عند الجمهور (7).

7- يدل كل من بعض:

قال تعالى: ﴿اهدنا صراط المستقيم صراط الدين﴾ (8).

الشاهد في الآية قوله: ﴿صراط﴾ حيث جاء بدلاً من (الصراط) (9).

8- يدل بعض من الكل:

قال تعالى: ﴿قم الليل إلا قليلاً نصفه﴾ (1).

(1) قرأ نافع وأبوبكر وهشام والكسائي بالتثوين في قوله ﴿سلسبيلاً﴾ وقرأ الباقر وغير تثوين وكلهم وقف عليه بالألف إلا حمزة وقتنبر وقتفا بغير ألف، وأمَّا ﴿قواريرا﴾ فقرأ ابن كثير بالتثوين في الأول، وبغير تثوين في الثاني وقرأ الباقر وغير تثوين، البحر المحيط، 394/8 - 395.

(2) كتاب القواعد والفوائد: ص 56.

(3) من الآية 214 من سورة البقرة.

(4) وقد قرأ نافع بالرفع والباقر بالنصب 168/2.

(5) كتاب القواعد والفوائد: ص 108.

(6) الآية 30 سورة الحجر.

(7) إملاء ما منَّ به الرحمن: 74/2.

(8) الأيتان 6 - 7 من سورة الفاتحة.

(9) كتاب القواعد والفوائد: ص 136.

الشاهد قوله: ﴿ نصفه ﴾ بدل بعض من الكل وقد اشتمل على ضمير يعود على المبدل منه وهو الليل (2).

9- بدل الاشتمال:

قال تعالى: ﴿ قتل أصحاب الأخدود النار ذات الوقود ﴾ (3).

الشاهد في الآية قوله: ﴿ النار ﴾ فهي بدل الاشتمال عن الأخدود، والضمير العائد على

المبدل منه مقدر، أي: النار فيه، قوله: لأن الأخدود يشتمل على النار، وبينهما اتصال (4).

10- النعت السببي:

قال تعالى: من هذه القرية الظالم أهلها نصيراً (5).

الشاهد في الآية قوله: ﴿ الظالم ﴾ نعت للقرية، وهو نعت سببي، لأنه رفع ظاهراً، وقد

طابق المنعوت في إعرابه وهو الجر، وفي تعريفه ولزم الأفراد كما هو الحال فيه دائماً، وجاء

مذكراً مراعاة لما بعده (6).

11- تمييز العدد:

قال تعالى: ﴿ أحد عشر كوكبا ﴾ (7).

فيها شاهدان: الأول: أنّ ﴿ أحد عشر ﴾ مفعول به لرأيت مبني على فتح الجزأين في

محل نصب. الثاني: أنّ تمييزها مفرد منصوب وهو (كوكباً) (8).

12- جمع الكثرة في موضع جمع القلة:

قال تعالى: ﴿ ثلاثة قروء ﴾ (9).

الشاهد فيه (قروء) قال العبكري: وقروء جمع كثرة، والموضع قلة، فكان الوجه

ثلاثة أقراء، واختلف في تأويله: ف قيل وضع جمع الكثرة في موضع جمع القلة، وقيل لما جمع

(1) الآيتان 2 - 3 من سورة المزمل.

(2) كتاب القواعد والفوائد، ص 137.

(3) الآيتان 4 - 5 من سورة البروج.

(4) كتاب القواعد والفوائد، ص 137.

(5) من الآية 75 من سورة النساء.

(6) كتاب القواعد والفوائد: ص 136.

(7) من الآية 4 من سورة يوسف.

(8) كتاب القواعد والفوائد: ص 150.

(9) من الآية 228 من سورة البقرة.

القواعد والفوائد في الإعراب

في المطلقات أتى بلفظ جمع الكثرة، لأنَّ كلَّ مطلقة تترىص ثلاثة والقرء بفتح القاف وضمَّهما: الحيز، أو الطهر الفاصل بين حيزتين⁽¹⁾.

وافق الخاوراني رأي العبكري بقوله: حيث وضع جمع الكثرة في موضع جمع القلة، وقد يوضع جمع القلة مكان جمع الكثرة والعكس أيضاً⁽²⁾.

13- جمع القلة في موضع جمع الكثرة:

قال تعالى: وقطعنهم اثنتي عشرة أسباطاً أمماً⁽³⁾.

التقدير: اثنتي عشرة أمّة، فلهذا جاز تأنيث (أسباطاً) بدل من اثنتي عشرة (أمماً) نعت لـ (أسباط) والمعنى جعلناهم اثنتي عشرة فرقة⁽⁴⁾.

الشاهد في الآية قوله: ﴿أسباطاً﴾، حيث جاء جمع القلة مكان جمع الكثرة⁽⁵⁾.

14- مجئ تاء التأنيث للمبالغة:

قال تعالى: بل الإنسن على نفسه بصيراً⁽⁶⁾.

الشاهد قوله (بصيرة) حيث جاءت التاء للمبالغة في الوصف⁽⁷⁾.

15: تأنيث الفعل:

قال تعالى: ﴿قالت الأعراب﴾⁽⁸⁾.

الشاهد فيه قوله: (قالت) فقد أنث الفعل جوازاً، لأن الفاعل هو (الأعراب) مؤنث غير حقيقي، وقد تقدم عليه الفعل⁽⁹⁾.

16- جزم المضارع بلام الأمر:

قال تعالى: ﴿ولنحمل خطيكم﴾⁽¹⁾.

(1) إملأ ما مَنَّ به الرحمن 95/1.

(2) كتاب القواعد والفوائد ص 154.

(3) من الآية 160 من سورة الأعراف.

(4) إعراب القرآن النحاس، 156/22.

(5) كتاب القواعد والفوائد ص 154.

(6) من الآية 14 من سورة القيامة.

(7) كتاب القواعد والفوائد ص 147.

(8) من الآية 14 من سورة الحجرات.

(9) كتاب القواعد والفوائد ص 148.

الشاهد فيه (لنحمل) حيث دخلت لام الأمر على فعل المتكلمين فجزمته (2).

17- الجزم بـ (لما)

قال تعالى: ﴿ ولما يدخل الإيمن في قلوبكم ﴾ (3). الشاهد في قوله: (يدخل)، حيث دخلت (لما) على الفعل فجزمته (4).

ثانياً: استشهاده بالقراءات الشاذة:

1- زيادة الباء على مفعول الفعل المتعدى وبدونهما:

قال تعالى: ﴿ يذهب بالأبصر ﴾ (5). بكسر الهاء

الشاهد في قوله (يُذهب) وهو متعدٍ بنفسه وذلك حسب قراءة أبي جعفر (6).

قال: كثير من الأفعال يتعدى بنفسه فيزاد في مفعوله الباء، نحو: قرأت القرآن،

وقرأته به، ومنه قراءة أبي جعفر بكسر الهاء (7).

2- المضاف يكتسب التأنيث من المضاف إليه:

قال تعالى: ﴿ يلتقطه بعض السيارة ﴾ (8). قرئ (تلتقطه).

الشاهد في قوله تعالى: (تلتقطه) حيث اكتسب المضاف من المضاف إليه التأنيث.

قوله: كل اسم مذكّر في نفسه إذا أضيف إلى مؤنث بتقدير (من) اكتسب منه

حكم (التأنيث) (9).

3- الإتيان أصل في كلام العرب

قال تعالى: ﴿ الحمد لله ﴾. الشاهد في الآية الكريمة (الحمد) بالكسر، حيث قرئ في

الشواذ بكسر الدال إتياناً للام (1).

(1) من الآية 12 من سورة العنكبوت.

(2) كتاب القواعد والفوائد ص 123.

(3) من الآية 14 من سورة الحجرات.

(4) كتاب القواعد والفوائد ص 123.

(5) من الآية 43 من سورة النور.

(6) وقد نسب أبوحيان في البحر المحيط 465/6 هذه القراءة إلى شيبه، وذكر أن الأخفش وأبا حاتم ذهبوا إلى تخطئة

جعفر في هذه القراءة ورد عليهم، انظر الإتحاف ص 325.

(7) كتاب القواعد والفوائد ص 81.

(8) من الآية 10 من سورة يوسف، وهي قراءة الحسن، انظر الإتحاف ص 262.

(9) كتاب القواعد والفوائد، ص 149.

رابعاً: الشواهد السنية:

موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث:

لا يخالجننا شك بأن حديث الرسول ﷺ يمثل قمة النثر العربي، مما يؤهله بأن يوضع في مكانه اللائق به، وذلك للاستشهاد به في القضايا النحوية المختلفة، إلا أننا نجد الخلاف دائراً في الاستشهاد به، ويبدو أنّ الرعيل الأول لم يستشهدوا به، وفهم من بعدهم السبب في عدم الاحتجاج به يرجع إلى الرواية بالمعنى ولتداول الأعاجم لأحاديث الرسول ﷺ⁽²⁾.

نجد أنّ من المتأخرين من رفض الاحتجاج بالحديث، كأبي حيان⁽³⁾. يؤيد ذلك قوله: (إنما أمضيت الكلام في هذه المسألة لتلا يقول مبتدئ ما بال النحويين يستدلون بقول العرب، وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلون بما روي من الحديث، ينقل العدول كالبخاري ومسلم وأضاربهما، فمن طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لكم يستدل النحاة بالحديث)⁽⁴⁾.

ويقول صاحب كتاب الصناعتين⁽⁵⁾: "النحو علم يستبطن بالقياس والاستقراء من كتاب الله وكلام فصحاء العرب، فقد قصد الاستدلال على كتاب الله ولم يذكر الحديث"⁽⁶⁾.

ومنهم من جوز الاحتجاج بالحديث، كابن خروف، وفي ذلك قال: "يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كان يرى من قبل أنه أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه، فليس كما رأى"⁽⁷⁾.

(1) من الآية 2 من سورة الفاتحة، وهي قراءة الحسن، وزيد بن علي، أنظر البحر المحيط 18/1، والإتحاف ص 122، وقد علل الفراء هذه القراءة؛ لأن هذه الكلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد، فثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد مكن كلامهم ضمة بعدها كسرة. أنظر معاني القرآن 11/1، وكتاب القواعد والفوائد ص 182.

(2) عصور الاحتجاج في النحو العربي، محمد إبراهيم عبادة، دار المعارف، حلب، 1980م، 157/1.

(3) بغية الوعاة 280/1 – 285.

(4) خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي – تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1387هـ – 1967م، ص 7.

(5) هو أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري، بغية الوعاة 54/1.

(6) الاقتراح في علوم أصول النحو، السيوطي، نشر دار المعارف، حلب، ص 54.

(7) الاقتراح في علوم أصول النحو، المرجع نفسه، ص 54.

وقد استشهد ابن مالك بالحديث، فأكثر ذلك في كتاب التسهيل، حتى بلغ عدد الأحاديث التي استشهد بها اثنين وسبعين وستمئة حديثاً، ثم جاء ابن هشام فزاد في ذلك وأورد من الأحاديث ما بلغ واحداً وستين وسبعمائة حديثاً⁽¹⁾.

ونجد الشاطبي يتوسط، فيجوز الاحتجاج بالحديث الذي اعتنى بنقل ألفاظه، ويعيب الشاطبي على ابن مالك احتجاجه بالحديث مطلقاً، كما يعيب من سبقه كابن خروف. ونجد كذلك ممن استشهد بالحديث من علماء النحو السهيلي وابن بري، وهذا ينفي ما قاله أبو حيان من أن العلماء الأقدمين لم يحتجوا بالحديث، وأن المتأخرين تابعوهم في ذلك والأغرب في ذلك أن الخليل يحتج في كتاب العين أيضاً بكلام عمر بن الخطاب⁽²⁾ ومعاوية والحجاج وكذلك نجد أن ابن جني يحتج بالحديث في كتاب المحتسب إما لمعنى، وإما لجانب اشتقائي، وإما لجانب نحوي.

وبعد هذا السرد يتضح أن النحاة في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف انقسموا على

ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يرى جماعة منهم عدم الاحتجاج بالأحاديث النبوية وذلك لجواز رواية الأحاديث بالمعنى فربما كان الرواة قد غيروا معاني الأحاديث بألفاظهم، فلا تكون تلك ألفاظ رسول الله ﷺ.

القسم الثاني: المجوزون بالاحتجاج بالأحاديث التي عنى الرواة بنقل ألفاظها كجوامع كلم الرسول ﷺ، وأحاديث التعبد، ومثل كتبه ﷺ إلى الملوك والأمراء والأمثال النبوية فهذه يستشهد بها، وما سوى هذه الأحاديث النبوية فلا يستشهد بها⁽³⁾.

القسم الثالث: الذين قالوا إن الأحاديث النبوية يغلب الظن فيها أنها ألفاظ الرسول ﷺ، وغلبة الظن كافيته لثبوت الأحكام وهؤلاء يجوزون الاستشهاد بالحديث ومنهم ابن مالك والإمام الشاطبي والبدر الدماميني وابن حزم وابن هشام وابن سيدة وابن فارس وابن جني والسهيلي.

وقد صدر قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة بهذا الشأن وهو كما يلي:

1- لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول

كالكتب الصحاح الستة فما قبلها.

(1) في أصول النحو، سعيد الأفغاني، مطبعة جامعة دمشق، 1383هـ - 1964م، ص49.

(2) الأعلام ط3 - 45/5.

(3) الاقتراح في أصول النحو - السيوطي - ص17.

- 2- يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنف الذكر على النحو الآتي:
- أ- الأحاديث المتواترة المشهورة.
- ب- الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.
- ج- الأحاديث المروية لبيان أنه كان ﷺ يخاطب كل قوم بلغتهم.
- د- الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.
- هـ- كتب النبي ﷺ.
- و- الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء.
- ز- الأحاديث التي عرف رواها أنهم لا يجوزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.
- ك- الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة⁽¹⁾.

الخاوراني واستشاده بالحديث الشريف:

- استشهد الخاوراني في كتابه القواعد والفوائد بستة أحاديث فقط، وتعد شواهد من الحديث أقل بكثير من استشاده بالقرآن الكريم والشعر، وهذا يوضح تحفظه، ويشرح اعتقاده بعدم اعتماد النحاة على الاستشهاد بالحديث مطلقاً.
- المواضع التي استشهد فيها بالحديث، وبيان الشاهد النحوي فيها:
- 1- حديثه ﷺ: "كاد الفقر أن يكون كفراً"⁽²⁾.
- الشاهد فيه تشبیه أن في خبر كاد تشبيهاً بـ "عسى".
- 2- حديث ﷺ: "يوشك أن يقع فيه"⁽³⁾.
- الشاهد فيه تشبیه "أن" في خبر "أوشك" مشبهة في الاستعمال بخبر "عسى".
- 3- حديثه ﷺ: "لا، أو تضع جنبك على الأرض"⁽⁴⁾.

(1) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة من العدد 4، ص7، مدرسة البصرة، عبد الرحمن السيد، ص253، عصور الاحتجاج في النحو العربي، محمد إبراهيم عبادة 167/1 - 168.

(2) ذكره السخاوي في كتبه المقاصد الحسنة، مطبعة الأنوار، مصر، بدون رقم الطبعة والتاريخ، ص311، إن هذا الحديث رواه أحمد ابن منيع عن الحسن أو أنس مرفوعاً بزيادة "كاد الحسد أن يسبق القدر".

(3) انظر صحيح البخاري، دار الكتب العلمي، الطبعة الأولى 1419هـ - 19/1 و 4/3 و مسند الإمام أحمد: تحقيق أحمد محمد شاكر، مكتبة التراث الإسلامي، 1414هـ، 269/4.

(4) لم أعثر على تكملة الحديث أو سنده فيما أطلعت عليه وانظر كتاب القواعد والفوائد ص107.

الشاهد فيه قوله ﷺ (أو تضع) حيث نصب الفعل المضارع بالفتحة على إضمار (أن) بعد (أو) وهي بمعنى (إلى أن).

- 4- قوله ﷺ: (نحن معاشر الأنبياء) ⁽¹⁾. الشاهد في قوله ﷺ (معاشر) وقد جاءت منصوبة على التفسير أي: منصوبة على الاختصاص.
 - 5- قوله ﷺ: (الثيب يعرب عنها لسانها) ⁽²⁾.
 - الشاهد فيه (يعرب) جاءت بمعنى يظهر أو يبين.
 - 6- قوله ﷺ: (لولاك لما خلقت الأفلاك) ⁽³⁾.
- الشاهد فيه دخول (لو) على المنفيين فكانا مثبتين، أي أنت موجود فخلقت الأفلاك لوجودك.

الخاتمة

لقد تناول البحث تعريفاً بالشيخ الخاوراني عصره وحياته ومشايخه وتلاميذه وآثاره العلمية، ثم كشف الغطاء عن كتابه (القواعد والفوائد في الإعراب)، وناقش الشواهد القرآنية والسنية في هذا الكتاب، وقد خلص البحث إلى النتائج الآتية:

- 1- أبرز البحث سيرة الشيخ الخاوراني وأرخ له، ووثق لنسبه.
- 2- أبان البحث أن الشيخ الخاوراني من العلماء الأفاضل في علم النحو غير إن التاريخ لم يحفل به.
- 3- أوضح البحث أن كتاب القواعد والفوائد في الإعراب من الكتب التعليمية التي انتشرت في ذلك القرن من الزمان، وقد اتسم بالإيجاز والتوسع في ذكر القاعدة النحوية.
- 4- أبان البحث اهتمام الشيخ الخاوراني بالقضايا النحوية التي يرى أنها مهمة لتلاميذه.
- 5- أثبت البحث عناية الشيخ الخاوراني بالشواهد القرآنية فلا تكاد تخلو صفحة من الكتاب من شاهد أو شواهد من القرآن الكريم.
- 6- جاء استشهاد الشيخ الخاوراني بالحديث قليلاً، وذلك لتحفظه في هذا الشأن.

(1) أخرجه البخاري في فضائل أصحاب النبي ص12، وانظر مسند الإمام أحمد 4/1 و 9/6 و 462/2.

(2) انظر مسند الإمام أحمد 193/4.

(3) الحديث موضوع نظر كشف الخفاء في تصريف الأسماء، د. عبد الرحمن شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة، 32/2، وانظر كتاب القواعد والفوائد، ص 172.

أما توصيات البحث فتكمن في:

- 1- يوصي البحث بدراسة كتب الأقدمين وإزالة الغبار عنها وتوثيقها لما فيها من مادة علمية ثرة يمكن أن تستفيد منها الأجيال وفي هذا خدمة لتراثنا العربي ورفع لذكر علماء العربية القدامى.
- 2- يوصي البحث بدراسة النواحي الصرفية في كتاب القواعد والفوائد لما فيها من جهد مقدّر بذله الشيخ الخاوراني يتمثل في تبويبه للصرف وخلافاته مع الصرفيين.

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- [1]. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشرة، تأليف الشيخ أحمد بن عبد الغني الدمياطي البتاء، تحقيق: علي محمد الصبّاغ، دار الندوة الجديدة، بيروت، بدون تاريخ.
- [2]. إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، الناشر عالم الكتاب ومكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية 1405هـ - 1985م.
- [3]. الأعلام، لخير الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السابعة 1986م.
- [4]. الاقتراح في علوم أصول النحو، السيوطي، نشر دار المعارف بحلب.
- [5]. إملأ ما من به الرحمن من وجوه إعراب القرآن والقراءات، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، المكتبة العلمية لاهور، باكستان، بدون تاريخ.
- [6]. إنباه الرواة على أنباه النحاة لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية،

بيروت، الطبعة الأولى 1406 هـ - 1986 م.

- [7]. إيضاح المكنون، لإسماعيل باشا، منشورات مكتبة المثنى، بغداد بدون تاريخ.
- [8]. البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية 1403 هـ - 1983 م.
- [9]. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، الطبعة الثانية، 1399 هـ - 1979 م.
- [10]. توضيح القاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تأليف المرادي، تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، الطبعة الأولى، 1396 هـ - 1976 م.
- [11]. جهاد المسلمين في الحروب الصليبية، تأليف قائد حماد محمد عاشور، بدون تاريخ.
- [12]. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1387 هـ.
- [13]. سير أعلام النبلاء للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، الناشر مؤسسة الرسالة 1402 هـ.
- [14]. شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى، على ألفية ابن مالك، لأبي محمد بن هشام الأنصاري، ط2، بدون تاريخ.
- [15]. شرح الكافية الشافية، لابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائى، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، 1402 هـ - 1982 م.
- [16]. صحيح البخاري، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1419 هـ.
- [17]. العصر العباسي الثاني، شوقي ضيف، الطبعة السادسة، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ.

- [18]. عصور الاحتجاج في النحو العربي، د. محمد إبراهيم عبادة، دار المعارف، حلب، 1980م.
- [19]. العقائد الإسلامية، علي الكوراني العاملي، مركز المصطفى للدراسات الإسلامية، الطبعة الثانية، بدون تاريخ، ج1، الفصل العاشر من 1 - 10.
- [20]. في أصول النحو، سعيد الأفغاني، طبعة جامعة دمشق، 1383هـ - 1964م.
- [21]. كشف الخفاء في تصريف الأسماء، د. عبد الرحمن شاهين، القاهرة، مكتبة الشباب، بدون تاريخ.
- [22]. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله، مكتبة مطبعة المثني، بغداد، بدون تاريخ.
- [23]. مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، من العدد 4 - ص7.
- [24]. مدرسة البصرة النحوية، نشأتها وتطورها، د. عبد الرحمن السيد، ط1، مطبعة سجل العرب، القاهرة، 1968م.
- [25]. مسند أحمد، تحقيق أحمد محمد شاكر، مكتبة التراث الإسلامي، 1414هـ.
- [26]. معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، 1403هـ - 1983م.
- [27]. معجم البلدان، شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي، دار صادر، 1979م.
- [28]. المقاصد الحسنة، مطبعة الأنوار، مصر، بدون رقم الطبعة والتاريخ.
- [29]. هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، وكالة المعارف، استانبول، 1951م.
- [30]. وفيات الأعيان وأبناء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار

